

هل تجرؤ الحكومة على تنفيذ حكم القضاء؟

تركيا تجنب المالكي الإحراج وترفض تسليم الهاشمي

□ بغداد/ وائل نعمة

شدد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أمس الثلاثاء على أن "تركيا لن تسلم نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي".

وقال أردوغان للصحافيين في مطار أنقرة قبل أن يغادر تركيا في جولة ستقوده إلى أنزليجان والبوسنة "سنبقى الهاشمي في تركيا طالما يريد البقاء في بلدنا ولن نسلمه أبداً إلى العراق".

وقال أردوغان أنه يعرف الهاشمي منذ نحو عشرة أعوام وأنه مقتنع بأنه لم يرتكب الجرائم التي حكمت عليه محكمة في بغداد بسببها.

وأضاف أردوغان أن "الهاشمي فقد عددا من أفراد عائلته، لم يبق أبداً بتدبير مثل هذه الجرائم".

وهذه ليست المرة الأولى التي ترفض فيها تركيا تسليم نائب رئيس الجمهورية المحكوم عليه بالإعدام طارق الهاشمي إلى العراق ، فقد ذكر مسؤول حكومي الهاشمي في الحكومة التركية في شهر ايار الماضي ان انقرة لن ترحل نائب رئيس الجمهورية العراقي.

ونقلت وكالة انباء الاناضول الرسمية عن نائب رئيس الوزراء التركي بكر بوزنيق قوله: "نحن لن نرحله بعد ان ظللنا ندعمه منذ البداية".وجاءت تعليقات المسؤول التركي حينها بعد يوم من اصدار الشرطة الدولية (الانتربول) مذكرة اعتقال دولية حمراء بحق الهاشمي ، بتهم "تدبير وتمويل هجمات ارهابية".

وقال بوزنيق ان الهاشمي موجود حاليا في تركيا لأسباب صحية .

وكان الهاشمي يصّر على انه مستعد للوقوف امام القضاء اذا حصل على ضمانات بمحاكمة عادلة ونزيهة.

وواجه الهاشمي قبل صدور حكم الإعدام وعد من حراسه الشخصيين نحو ١٥٠ تهمة، منها قتل ستة قضاة وعد آخر من كبار المسؤولين، بعضهم المتحدث باسم هيئة القضاء .

وكان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان قال إن "الهاشمي موجود في تركيا لأسباب صحية، وإنه متى ما انتهى من رحلته العلاجية فإنه سيعود إلى بلاده، وإن الهاشمي قدم إلى تركيا أيضا لتوضيح وجهة نظره حيال قضيته المطروحة حاليا والتطورات حول تلك القضية". وأضاف أردوغان قائلا "إن الهاشمي مستمر في دفاعه عن نفسه، وإنه قدم اعتراضاته على القضية عبر محاميه، ووفق ما لدي من معلومات فإنه سيستمر في الدفاع عن نفسه".

وأكد أردوغان على التزام بلاده بدعم الهاشمي وقال "نحن كنا ولا نزال وسنبقى نقدم دعما لطارق الهاشمي".

وكانت الشرطة الجنائية الدولية"الانتربول" قد اصدرت مذكرة الاعتقال بناء على طلب من الحكومة التي احالته الى القضاء.

وأضافت المنظمة إن المذكرة "تمثل تنبئها إقليمي ودولي لكل الدول الأعضاء الـ ١٩٠ يطلب مساعدتهم في تحديد مكان الهاشمي والقبض عليه".

وأكدت الحكومة ان إصدار المذكرة الدولية بالقبض على الهاشمي جاء بناء على طلبها.

تصريح أردوغان الاخير حول رفض انقرة تسليم الهاشمي سبقه تصريح

على لسان وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو – الذي فجر أزمة سابقة بين بغداد وانقرة بعد زيارة مفاجئة الى كركوك – انتقاد دولته الحاد لقرار محكمة الجنائيات العراقية بإعدام طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية العراقية بتهمة المساهمة في تنظيم ميليشيات.

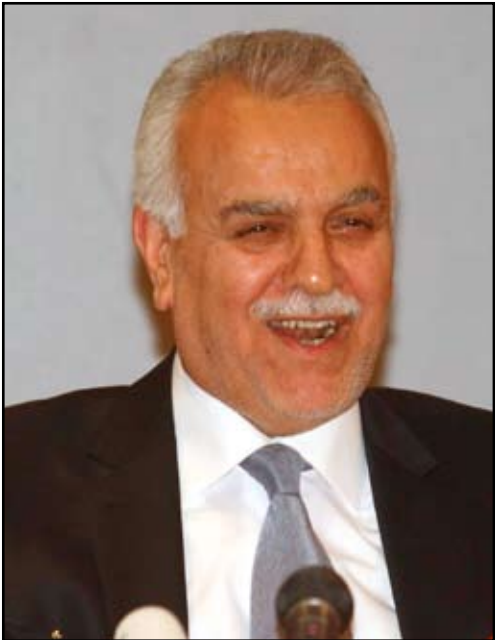
وصرح داود أوغلو بأن أنقرة لن تسلم الهاشمي إلى العراق، لاعتقادها بأن القرار سياسي وليس قضائيا، وأن تسليمه وتنفيذ القرار سيؤدي إلى تفجر الأوضاع بين الشيعية والسنة في العراق.

وكانت مصادر في الخارجية التركية قالت في وقت سابق أن أنقرة لن تسلم نائب رئيس الجمهورية العراقي طارق الهاشمي إلى بغداد تحت أي ظرف كان، حسبما ذكرت صحيفة "حرييت" التركية. وأشارت الصحيفة إلى أن الهاشمي المقيم في اسطنبول، الذي صدر بحقه حكم بالإعدام غيابيا في بغداد، التقى مساء الأحد الماضي وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو في منزله بأنقرة وحصل منه على ضمانات بعدم تسليمه، والسماح له بالإقامة في تركيا إلى متى شاء، واعتبرت الصحيفة أن موقف تركيا هذا يأتي ردا على ما قالت إنه سياسات رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الطائفية.

مراقبون يعتبرون أن رفض انقرة تسليم الهاشمي الى بغداد قد جنب الحكومة حرجا كبيرا لاسيما وانهم يفرضون السلطة التنفيذية غير قادرة على تنفيذ حكم الإعدام في ظل وضع سياسي مرتبك.

السياسي المعروف وزعيم حزب الإمة مثال الالوسي يقول ان "الهاشمي لن يعود ابدا والمالكي لا يريد عودته ايضا".

الالوسي وفي اتصال يوم امس مع "الدى اكد ان" اختيار رئيس الوزراء نوري المالكي ملف طارق الهاشمي من بين الملفات التي يقول بانها تحت يده ويهدد بها مجموعة من الشخصيات



داود أوغلو: أنقرة لن تسلم الهاشمي إلى العراق، فنحن نعتقد بأن القرار سياسي وليس قضائيا، وأن تسليمه وتنفيذ حكم القضاء به سيؤدي إلى تفجر الأوضاع بين الشيعية والسنة.

الحصانة عنهم وأن المالكي لن يتردد بكشف جميع الملفات التي يمتلكها على النواب والوزراء وأي شخص يخرق الدستور والقانون".

فيما يرى التحالف الكردستاني ان توقيت الحكم بالإعدام على نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي كان سيئا. أشواق الجاف عضو التحالف اكدت لـ"الدى" يوم امس ان "التحالف يتفق مع رأي القضاء لكننا نتنقد التوقيت لأنه لايخدم المصالحة السياسية".

من جانبه يقول عضو التحالف الوطني وائل عبد الطيف ان السلطة التنفيذية غير منسجمة، وقرارات السلطة القضائية يجب ان تكون مهنية اكثر. عبد اللطيف اكد يوم امس لـ"الدى" ان تركيبة "الدولة المحاصصاتية" وعدم

اجندات معينة". وكان نائب مقرب من رئيس الحكومة نوري المالكي قد صرح في وقت سابق أن المالكي يمتلك ملفات تدوين نوابا يعملون العمليات المسلحة. وأضاف أن رئيس الوزراء نوري المالكي يمتلك ملفات تدوين بعض النواب بتعاونهم مع دول اقليمية وأجنبية وكذلك تمويلهم لمنظمات ارهابية كما حصل في قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي وحماية رئيس البرلمان السابق محمود المشهداني وعضو مجلس محافظة بغداد أي شيء". ويرى الالوسي بان "الهاشمي لن يعود ابدا، والحكومة لا تريد عودته، فهي تتاجر بالدم العراقي وتستخدم الملفات القضائية لمصالحها الضيقة وتنفيذ